خطة لسلطة مؤقتة في أرض إسرائيل

زئيف جابوتنسكي

المصدر: ملفات بروتوكولات «المجلس المؤقت ليهود أرض إسرائيل»، الأرشيف الصهيوني في القدس.

تعريف:

نورد هنا ترجمة كاملة لنص الخطة التي عرضها (بخطوط عريضة) زئيف جابوتنسكي ،مؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية ،لإنشاء «سلطة مؤقتة» في فلسطين بعد احتلالها الكامل من قبل الجيش البريطاني في العام ١٩١٩ ،وكذلك نص المحاضرة التي ألقاها جابوتنسكي في الاجتماع الأول لما سمي في حينه بـ «المجلس الأرض إسرائيلي» ،والذي عقد في مدينة يافا على امتداد يومين من الشهر الرابع حسب التقويم العبري (في العام ذاته) ،وحضره أعضاء المجلس المؤقت «ليهود أرض إسرائيل «،ومن ضمنهم مندوبون عن يهود يافا والقدس وحيفا وطبريا ومستعمرات الجليل الأسفل والجليل الأعلى ،وباقي المستوطنات ،ومندوبون عن الاحزاب الصهيونية وفروع الهستدروت الصهيونية العالمية ،ومندوب عما سمي بـ «الكتائب العبرية» وأعضاء مجلس الكونغرس الصهيوني . وقد شكلت خطة الخطوط العريضة لـ «السلطة المؤقتة» ثمرة عمل لجنتين شكلتا لهذا الغرض من طرف «المجلس المؤقت ليهود أرض إسرائيل» ،وتتضمن الخطة «المطالب العامة» لمؤسسات وممثلي «اليشوف» (المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين).

خطوط عريضة لخطة بشأن سلطة مؤقتة في أرض إسرائيل:

توطئة

ترتكز هذه الخطة على شرطين رئيسيين :

أولاً : أن ينال مطلب الشعب اليهودي في أن تكون أرض إسرائيل بيته (وطنه) القومي، إقراراً دوليا في مؤتمر السلام ،بمعنى أن

تعترف الحكومات بحق الشعب اليهودي بأكمله في جميع بلدان العالم في أن يكون له الرأي الحاسم في كل ما يتعلق بشؤون الحكم في أرض إسرائيل.

ثانياً:أن تختار الحكومات إنجلترا كمفوضة باسمها ،أو كـ «وصي» يتسلم مقاليد السلطة والحكم في أرض إسرائيل ويخول بمساعدة الشعب اليهودي في بناء بيته القومي في البلاد.

١. أسس:

تشمل «أرض إسرائيل» كامل المنطقة الواقعة بين الحدود والمبيَّنة في المذكرة الخاصة المرفقة بذلك ،باستثناء «الأماكن المقدسة». ويكون اسمها الرسمي باللغة العبرية «إيريتس يسرائيل (ارض إسرائيل) »،ويتم اعتماد العلم الصهيوني كعلم رسمي للبلاد ،إلى جانب علم دولة «الوصاية».

تكون المكانة الرسمية (المواطنة) لكل من ولد أو حصل على المواطنة (او الجنسية) في أرض إسرائيل هي «مواطن أرض إسرائيل» ،مع إضافة صيغة تؤكد على مشاركته في دولة «الوصاية».

٢. حكومة أرض إسرائيل

- المندوب (المفوض)
- يترأس حكومة أرض إسرائيل مندوب مُعَيَّن من قبل «دولة الوصاية» ،ويتولى المندوب مهمة مراقبة وحماية حقوق ومساواة جميع سكان البلاد دون تمييز في العرق والدين.
- يتولى المندوب مهام الحكومة عن طريق «مجلس الحكم» المؤلف من رؤساء جميع الوزارات .

وزير خاص لشؤون العرب يعتبر أيضاً عضوا في مجلس الحكم.

يقوم مجلس الحكم ،تحت إشراف المندوب ،بسن القوانين والتشريعات واصدار الأوامر في جميع شؤون الحكومة في أرض إسرائيل ،باستثناء الآتي:

أ – الشؤون العسكرية والشؤون الخارجية ،والتي تحال بأكملها إلى مسؤولية دولة الوصاية.

ب– شؤون «الأماكن المقدسة»، والتي تحال المسؤولية عنها إلى لجنة دولية خاصة.

ج– شؤون الدين والتعليم وتنظيم الطوائف ،والتي تحال المسؤولية عنها إلى المجموعات القومية.

توضع وزارة شؤون الأوقاف الاسلامية تحت مسؤولية وزير شؤون العرب.

يتمتع المندوب بحق الفيتو على جميع قرارات مجلس الحكم ،ويمكن لمجلس الحكم في هذه الحالة الاستئناف (الاعتراض) أمام حكومة دولة الوصاية.

٣. الهستدروت الصهيونية

تعترف الحكومات بالهستدروت الصهيونية العالمية بصفتها ممثلاً للشعب اليهودي فيما يتعلق بارتباطه بأرض إسرائيل.

يتم ضم مندوب الهستدروت الصهيونية ،بموافقة الطرفين،إلى حكومة دولة الوصاية كنائب وزير لشؤون أرض إسرائيل. ويقترح (هذا المندوب) على حكومة دولة الوصاية قائمة أسماء جميع أعضاء مجلس الحكم في «أرض إسرائيل »،باستثناء وزير شؤون العرب.

يكون لحكومة «دولة الوصاية» حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بجميع الأسماء المقترحة.

في حالات خاصة، وفي ضوء مبادرة من جانب نائب الوزير لشؤون أرض إسرائيل ،يمكن لحكومة دولة الوصاية أن تسن قوانين من أجل أرض إسرائيل فيما يتعلق بكل مجالات الحياة فيها ،باستثناء شؤون الدين والتعليم وتنظيم المجموعات والطوائف.

٤. الشركة لاستيطان أرض إسرائيل

تؤسس الهستدروت الصهيونية العالمية ،بموافقة الحكومات ،شركة وطنية لاستيطان أرض إسرائيل ،على أن تتضمن أنظمة ولوائح الشركة رجحان كفة (الحسم) الصهيونية في إدارة هذه الشركة .

تتمتع الشركة بالحقوق الآتية:

- الحق في تنظيم هجرة اليهود من دول وبلدان الشتات إلى أرض إسرائيل ،وتهيئة البلاد لاستيعابهم واستيطانهم.
- الحق في جميع أراضي السلطان (العثماني) والحكومة التركية ،وكل الأراضي غير المأهولة وغير المعبدة أو الجرداء.
- جميع الحقوق التي أبقتها الحكومة التركية لنفسها في الماضي ،حين أعطت إمتيازات لإنشاء سكك الحديد ،أو لأغراض أخرى في أرض إسرائيل.
- الحق الحصري في إستغلال جميع الموارد والثروات الكامنة في الأرض وسائر الثروات والموارد الطبيعية .
- الحق الحصري في بناء سكك الحديد ،والموانئ ومنشآت الري.
- الحق في إدارة البنك الأرضي التابع للحكومة العثمانية ،والحق الحصري في إنشاء مؤسسات جديدة وإئتمان زراعي.

- حق الأولوية في جميع حالات بيع وشراء الأراضي، وثروات الأرض والموارد الطبيعية ووسائل النقل والمواصلات، وجميع المؤسسات التي تستخدم في استغلال هذه المجالات والموارد.
- الحق الحصري في منح إمتيازات فيما يتعلق بجميع الأهداف المذكورة أعلاه، ومن ضمن ذلك الحق في شراء وحيازة وإيجار وتأجير وبيع كل أنواع الممتلكات ،والعمل في مختلف أنواع الأعمال العامة، وتأسيس وإنشاء سائر أنواع المؤسسات الضرورية لتطوير وتنمية البلاد وانعاشها، وتطوير وتقدم الزراعة والتجارة والصناعة وإنجاح استيطان اليهود في البلاد.
- تقوم الحكومة بكل الخطوات والاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بتعديل قوانين الأراضي.

٥. حكم ذاتي محلي «بلدي»

تُمنح كل مدينة ومستوطنة وقرية الحق في حكم ذاتي في شؤون الاقتصاد البلدي (المحلي) والصحة والشرطة ،وحق جمع الضرائب والحقّ في التنظيم والإتحاد.

يمكن لأي جزء موحد ومحدد في مدينة، تكون أكثرية سكانه من أبناء أمة واحدة ويصل عددهم الى حد أدنى معروف ،المطالبة بحقوق بلدية منفصلة بصفة «حي قائم بذاته».

تُنتَخب البلديات بناء على الطريقة النسبية.

٦. حكم ذاتي قومي

أي تجمع قومي أو ديني في أي مدينة ،بلدة ،مستوطنة، يتم اعتباره «مجموعة قومية» ،تُمنح حقوق حكم ذاتي كامل في جميع شؤونها الداخلية، أي:

- شؤون الدين ،مع قوانين وأحكام الزواج والطلاق وطرق الميراث والتركة.
- شؤون التعليم على اختلاف مجالاته ومستوياته.
- شؤون القضاء وبين أبناء الأمة.
- شؤون المساعدة الاجتماعية بكل أنواعها ومجالاتها.
- ينضم إلى المجموعة (القومية) بصورة إلزامية جميع أبناء أمتها القاطنين في نفس البلدة المستوطنة.
- يحق للمجموعات جمع الضرائب والتوجه للحكومة بواسطة عرائض في أي موضوع يتعلق بالبلاد أو الأمة ،بالإضافة إلى حق التنظيم لكل مجموعة قومية الحق في إحالة حقوقها ووظائفها ومهامها إلى المجلس البلدي المحلي .

٧. قوانين اللغات

يتم في جميع المؤسسات التابعة لحكومة أرض إسرائيل ،ومن ضمن ذلك أيضا في المحاكم ،اعتبار اللغتين العبرية والعربية لغتين رسميتين على أساس من المساواة التامة.

أي مستند أو رمز حكومي يجب أن يكون بهاتين اللغتين.

تُمنح الحقوق المذكورة أعلاه أيضاً إلى لغة حكومة «دولة الوصاية» إذا ما طلبت ذلك.

في المفاوضات مع اليهود ومؤسساتهم ،يجب على جميع منظمات ومؤسسات الحكومة أن تستخدم اللغة العبرية فقط ،في الكتابة والمحادثة على حد سواء.

جميع القوانين المذكورة أعلاه يجب أن تسود وتطبق في المؤسسات البلدية لكل مدينة ،أو حي قائم بذاته ،والتي يقطن فيها يهود وعرب.

تكون العبرية اللغة الرسمية الوحيدة:

- في جميع المؤسسات البلدية التابعة لبلدة / مستوطنة يهودية غير مختلطة.
- في جميع مؤسسات المجموعة العبرية.

في جميع مؤسسات «الشركة القومية لاستيطان أرض إسرائيل» : على أن تستخدم مؤسساتها أيضاً الترجمات إلى اللغتين العربية والانكليزية.

- بعد محاضرة السيدي فيلكنسكي ،ألقى زئيف جابوتنسكي محاضرة طارئة :

المحاضرة

حيث أن المسألة موضع النقاش – «مطالبنا القومية «– مسألة في منتهى الأهمية ،وحيث أنها تطرح للمرة الأولى أمام يهود أرض إسرائيل ،فإنني أعتقد أن المستمعين لن يستاءوا ربما ،إذا ما رغبت في أن أضيف للإيضاحات والشروحات التي قدمها السيد فيلكنسكي .سوف أحاول هنا معاودة استعراض خطة البناء المعقدة ،التي رسمها أمامكم .غير أنه بدأ من أعلى إلى أسفل ،لذا سأحاول بدوري أن أبدأ من أسفل في تشييد البناء حتى سقفه الأعلى.

لكنني أرغب بادئ ذي بدء في أن تفهموا أسباب كون هذا البناء عملية شائكة ومعقدة .ولا يعود ذلك لكون فكرة أولئك الذين وضعوا وأعدوا خطة هذا البناء ،فكرة «معقدة» جداً ،وبالتالي لم

يستطيعوا إقتراح بناء أكثر بساطة ،وإنما لأن وضعنا، مصيرنا، مركب ومعقد للغاية.

لنأخذ بلدا محرراً آخر، يتواجد فيه جميع مواطنيه الذين تحرروا بالأمس، واليوم يطالبون بدستور. سيكون من السهل جداً في مثل هذا البلد تنظيم ذلك. إذ يمكن للمواطنين هناك انتخاب برلمان، يقيم بدوره «مجلس حكم»– وزارة – تكون مسؤولة أمامه (أي البرلمان)، وأن ينصب فوق كل ذلك ملكا دستوريا، أو رئيسا، يملك ولا «يحكم» ،لا يقوم بنفسه بعمل الحكومة، وانما الوزراء هم الذين يقومون بذلك ،فهو فقط يصادق ،يشرف ويراقب . وهو قاض أعلى يمكنه في حالات نادرة أن يقول: لا! Stop! فـ«الماكينه» لا تعمل كما يجب .– أجل، في بلدان أخرى حيث يتواجد كل الشعب في بلدة ،ويقيم المواطنون جميعاً على أرضهم، تكون عملية البناء هذه سهلة وبسيطة، ولكن ليس في بلدنا، الذي يمر بظروف خاصة، تجعله بلدا «غير طبيعي»، إذ إن غالبية مواطنيه يتواجدون خارج حدوده، كما بين لكم السيد فيلكنسكي.

واذا ما خاطبنا الشعوب والحكومات، وقلنا لها: «أرض إسرائيل لنا»! فإننا لا نقول ذلك لأننا نرغب في فرض سيطرتنا وحكمنا على الشعب العربي ،ولكن ذلك هو مقصد كلامنا الموجه للشعوب والحكومات، أنتم قلتم «وطنا قوميا للشعب اليهودي في أرض إسرائيل»، فما معنى هذا الكلام؟! معناه أنكم تنظرون للشعب اليهودي كشعب يحن ويتوق للعودة إلى بلده. عليكم أن تقولوا أيضا لهذا الشعب: ها هو «البيت» مفتوح، قم بتهيأته وتحضيره من أجل عودتك! إذ من دون «بيت» لا عودة إلى البلد، ولا بيت من دون عودة .ومن هنا ثمة حاجة لأحد ما ليقوم بتهيئة واعداد البلد، ومن يمكن له أن يفعل ذلك من أجلنا سوى نحن بأنفسنا؟!

في وعد بلفور، وباقي تصريحات وبيانات الحكومات الأخرى، هناك أمور تقول إن البَتَّ أو الحسم في شؤون أرض إسرائيل ليس في أيدي سكانها فقط، وانما في أيدي يهود جميع البلدان.

فقط إذا ما استوعبنا وفهمنا هذا المصطلح أو المفهوم ،فإنه سيقلب ويغير، عندئذٍ، كل ميزان «القوى» في أرض إسرائيل ... نحن لا نتحدث باسم الأقلية الصغيرة من اليهود المقيمين هنا في البلاد، وانما باسم الأغلبية العظمى من اليهود المقيمين في جميع البلدان ... ونظرا لوجود «لا طبيعية» في أرض إسرائيل، فإن عملية البناء بأكملها عملية مركبة وشائكة.

الأكثرية الكبرى من «ناخبي» أرض إسرائيل ،موجودة خارج البلاد. بناء على ذلك فإن مركز الثقل في عملية بناء هذا البلد يجب أن يكون في الخارج، في أيدي دولة «وصاية» واحدة، تخولها جميع الحكومات، بواسطة مؤتمر السلام أو عصبة الأمم، بهذه الصلاحية، أو «شهادة الائتمان»، التي تنص على التالي: «نحن نُعطيك التفويض بتطوير البيت – الوطن – القومي للشعب العبري في أرض إسرائيل».

من سيكون هذا «الوصي» الـ «مؤتَمَن»؟ إنجلترا – أم حكومة أخرى. يتعين علينا بطبيعة الحال المطالبة بأن تكون حكومة «الوصاية» هي إنجلترا ، وأن تتولى دولة الوصاية هذه فيما بعد، المسؤولية عن مؤسسات الحكم. ولكن كحال مَلكٍ في بلد دستوري، يتعين أيضا على «الوصي» أن يقول للشعب اليهودي: إختاروا لي حكومة ، وسوف أسلم لهذه الحكومة كامل السلطة في أرض إسرائيل» ،وذلك هو السبب الذي يجعلنا نطالب بأن يرسل الكونغرس الصهيوني – الذي يمثل البرلمان العبري – مندوبا عنه، «نائب وزير»، الى الحكومة البريطانية . وإذا كان (هذا المندوب) مقبولاً لديها فإنها سترحب به، وإن لم يكن كذلك، على الكونغرس الصهيوني أن يرسل مندوبا آخر. وينضم هذا المندوب إلى الحكومة البريطانية بصفة الموظف الأعلى لشؤون أرض إسرائيل. ويقترح نائب الوزير هذا، بين فترة وأخرى – لنقل مرة كل ثلاث سنوات – على حكومة دولة الوصاية ،قائمة الأشخاص الذين يجب عليها أن تعينهم – حسب رأيه – لعضوية «مجلس الحكم» في أرض إسرائيل.

لنتأمل قليلاً عملية البناء هذه، ولنبدأ من أسفل إلى أعلى. من الأسفل نحن نشاهد أولاً السكان ونقول: جميع السكان، دون فرق أو تمييز عرقي وديني – عرب ،مسيحيون ويهود – متساوون. ونحن لا نمانع في أن تكون للعرب إدارة ذاتية (أتونوميا) داخلية أسوة بالأتونوميا الداخلية التي تمنح لنا نحن (اليهود).

من يدخل في دائرة نفوذ الأتونوميا الداخلية؟ نحن لا نستطيع المطالبة ،إذ ستدخل في هذه الدائرة أمور مرتبطة بالمنطقة ،كالطرق والشوارع وما شابه، ومثل هذه الأمور تتعلق أيضاً بآخرين وتمس آخرين، وليس لنا الحق في المطالبة، ذلك لأننا سنكون «المؤثرين» عليها. ولا تدخل هذه الأمور في دائرة تأثير «المجموعة القومية». غير أن شؤون الدين – الطلاق والزواج والمقدسات وما إلى ذلك – وشؤون القضاء بين اليهودي واليهودي، وشؤون المساعدة والتعليم، تدخل كافتها في دائرة الأتونوميا الداخلية. في المقابل هناك أمور يجب أن تعالجها الحكومة فقط (مجلس الحكم)، مثل الشرطة، النظام والأمن العام، وما إلى ذلك . جميع هذه الأمور تخضع لإشراف الحكومة، التي لا ترتهن لرأي البلد.فهذه الحكومة المعينة من الخارج – حكومة الوصاية – انجلترا – يجب أن تتولى معالجة جميع المسائل والشؤون العامة في البلد، ما عدا الشؤون الداخلية التي ستكون ،كما أسلفنا من اختصاص «المجموعات القومية». فوق الحكومة المحلية – «مجلس الحكم» – سيقف «المندوب»، والذي لا نطالب، فيما يتعلق به، أن نقترح على حكومة انجلترا، من يكون

هذا الشخص ،فهي التي تختاره وفقا لمشيئتها .وهذا المندوب لا يمارس الحكم، وإنما يراقب ويشرف على كل ما يجري ،ويدافع عن جميع سكان البلد، وسيكون ممثلاً للواجب الأخلاقي الذي تلقيه حكومات الشعوب ،من خلال مؤتمر السلام ،على حكومة دولة الوصاية .ستكون مهمة «المندوب »تطوير وتنمية «البيت – الوطن – القومي »،وأن يراقب أيضاً عدم إلحاق إهانة بأحد ،سواء أكان مسيحياً أم عربياً أم يهودياً. في الخارج تكون الهستدروت الصهيونية العالمية ممثلة للشعب العبري أمام جميع الحكومات فيما يتعلق بارتباطه بأرض إسرائيل.

وفقا لهذا النظام ثمة ثلاثة «أطراف»، «الطرف» الأول – الشعب العبري، «الطرف» الثاني – حكومة دولة الوصاية ،وإذا كان هذا الطرف ،حكومة دولة الوصاية – إنجلترا – ستعطينا حقوقا ،فإنه سيطالب أيضا بحقوق من أجله .يجب أن تعطى مراقبة «سلبية» لحكومة دولة الوصاية. وإذا ما كانت هذه هي انجلترا ،فإنها يجب أن تحصل على حقوقها ،وعلى سبيل المثال في كندا واستراليا.

ولكن كيف وبأي شكل ،ستعبر هذه المراقبة عن نفسها ،عندما يسلم «نائب الوزير» الصهيوني لحكومة انجلترا قائمة الأشخاص الذين يتعين عليها –حسب وجهة نظره –تعيينهم كأعضاء في مجلس الحكم في أرض إسرائيل ،يمكن لانجلترا أن تقول :»لا أوافق على السيد الفلاني ،لأنه غير ملائم ،وأعارض تعين السيد كذا، لأنه غير مؤهل». معنى ذلك ،أنه إذا قبل الاقتراح بوجوب أن يكون في أرض إسرائيل خمسة وزراء في مجلس الحكم ،فإنه سيكون على «نائب الوزير» الصهيوني أن يقدم ،في فترات معروفة، قائمة بأسماء خمسة عشر شخصاً ،تختار منهم حكومة انجلترا الأشخاص الخمسة المقبولين لديها .أي نحن نقترح ،ولكن حتى يكون هناك معينون (في مجلس الحكم) يجب أن يتم ذلك بموافقة متبادلة من جانب «الطرفين «.هذا أولاً . ثانياً ،إذا كانت الحكومة البريطانية قد اختارت من بين الخمسة عشر شخصاً الأشخاص الخمسة المرغوبين لديها ،وقامت بتعينهم كأعضاء في «مجلس الحكم «في أرض إسرائيل (الحكومة) ،وأصبحت هذه الحكومة موجودة في أرض إسرائيل وتمارس عملها ونشاطها، وأصبح «المندوب –المفوض»، المنتدب «المباشر «من الحكومة البريطانية ،متواجداً أيضاً هنا، في البلاد، فإنه لن يتدخل في شؤون الحكم وإدارة الحكومة ،وإنما سيقوم فقط بالاشراف والمراقبة «بعين مفتوحة «،ولكن إذا ما أصدر مجلس الحكم قانونا ما، يكون المفوض (المندوب) وحكومة بريطانيا هما من يتحمل تبعته ،وإذا ما رأى «المندوب «أن هذا القانون يمكن أن يتسبب بضرر ،فإن من حق المندوب أن يقول «فيتو «،»لا أسمح بذلك !» ،وعندئذٍ إما يخضع مجلس الحكم لهذا «الفيتو» ،أو يقدم استئنافاً للحكومة العليا في لندن. بعد ذلك ، يأتي «الطرف» الثالث – السكان غير اليهود .

وهنا ،فإن الحرية التي ستعطى لنا في إدارة شؤوننا الداخلية، يجب أن تعطى لهذا الطرف أيضاً ،في إدارة شؤونه الداخلية، حرية تامة في شؤون الدين والتعليم والمساعدة في جميع شؤون الجمهور. فضلاً عن ذلك ،نحن نعتقد أنه إذا ما رغب العرب في أن يكون هناك وزراء عرب في مجلس الحكم ،فسوف نوافق على ذلك، بناء على نسبة ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يهودي ،الذين لم يتمكنوا بعد من العودة الى البلاد ،مقابل ٦٠٠,٠٠٠ عربي ممن يقيمون في سوريا وأرض إسرائيل ،وأن يكون هناك وزير لشؤون العرب في مجلس الحكم ،لا نتدخل نحن في شؤونه . خمسة وزراء لنا ووزير واحد لهم .سوف يتمتع «الطرف»الثالث إذا بضمانتين :أتونوميا داخلية، ووزير خاص في مجلس الحكم ،إضافة الى ضمانة ثالثة ،وهي عدم ممارسة المندوب (المفوض) الذي يتولى الاشراف والرقابة، أي ظلم أو إجحاف أو إهانة بحق أحد ،ومن ضمن ذلك بطبيعة الحال، السكان غير اليهود.

من سيكون المفوض (المندوب)؟ سبق وقلت بأننا لا نطالب باقتراح من يكون المندوب .فإذا كانت حكومة بريطانيا جديرة بتفويضها من قبل مؤتمر السلام بالإشراف على أرض إسرائيل وبناء «البيت القومي» للشعب اليهودي فيها ،فإنها جديرة أيضا بالثقة بها من جانب الشعب اليهودي فيما يتعلق بتعيين المفوض (المندوب) ،والذي يجب أن ينص كتاب تفويضه على أن أرض إسرائيل ينبغي أن تصبح بيتاً قومياً للشعب اليهودي ،دون التسبب بإهانة أو مس بكرامة آخرين . وإذا ما أتى أحد واشتكى من إهانة لحقت به ، يمكن للمفوض أن يقول للمتسببين بالإهانة «أيها السادة ، لا تفعلوا ذلك ».

تلك هي كل عملية البناء .بطبيعة الحال ،ليس هنا المكان والزمان المناسبان للتحدث عن كل التفاصيل. فكل ذلك يجب إحالته إلى لجنة، ومثل هذه اللجنة ستقوم بالتأكيد بإجراء تعديلات ،والمؤتمر لن يعتمد الاقتراح الحالي ،وإنما الاقتراح الذي ستقدمه له اللجنة. ولكن سيكون من المهم أن يعبر أعضاء المؤتمر ،طوال بضع ساعات ،عن رأيهم فيما يتعلق بمختلف الأمور والتفاصيل ،وأن تأخذ لجنتهم هذه الملاحظات بنظر الاعتبار .

هناك سؤال آخر ،تحول اليهودي مرتين إلى مجيب له ،قائلاً : «كيف يمكن لي مناقشة أمور كبرى من هذا القبيل ؟ ! ».

فيما يتعلق بالادعاء :» لقد صفحنا عن جزء بسيط فقط»، أجد أن ذلك صحيحاً . صحيح ! أنتم ،يهود أرض إسرائيل ،تشكلون فقط جزءاً ضئيلاً من الأمة العبرية بأكملها ،ولذلك نحن لا نقترح

بأن ترسلوا لجنة إلى مؤتمر السلام ... لدينا ممثلة للشعب اليهودي بأكمله ،الهستدروت الصهيونية ،وهي التي يجب أن توفر هذه اللجنة . ولكن لدينا أيضا «يشوف» (مجتمع استيطاني) عبري في أرض إسرائيل ،وهستدروت أرض إسرائيل ،والتي ينبغي لها بدورها أن ترسل وجهة نظرها إلى الهستدروت الصهيونية العالمية ،كما هو الحال أيضا بالنسبة للمجتمع اليهودي في روسيا ،وغيرها من التجمعات اليهودية. سوف تقولون: «هناك فرق بين المجتمع اليهودي في روسيا وبين المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل، سواء في المقدرات المالية أو الطاقات الفكرية ». هذا صحيح. ولكن المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل يمتلك تجربة غنية أكثر، فكيف يمكن تنظيم مجتمع استيطاني رغم كل الظروف والمعيقات والمعارضين والعقبات .

يتعين على رفاقنا في الخارج ،وقادتنا ومندوبينا أن يأخذوا بنظر الاعتبار أولاً وقبل كل شيء وجهة نظر أرض إسرائيل.

هذا ليس رأيي فقط، فكل كبار الأمة العبرية يقولون ذلك أيضاً. قبل بضعة أسابيع فقط ألقى السيد هربرت صموئيل ،الذي كان وزيرا في بريطانيا – وهو الآن أحد الناشطين الصهيونيين – خطاباً ،وقد نشر خطابه هذا ،فيما بعد ،في الصحف الإنكليزية (البريطانية) .يقول صموئيل في هذا الخطاب :»لقد حان الوقت كي نطالب انجلترا بان تبين لنا ما معنى «البيت القومي» ،وأن نسأل أنفسنا في الوقت ذاته ،ما هو المعنى»... «وقبل كل شيء ،أقول يجب أن نسأل «الييشوف» في أرض إسرائيل عن رأيه ،إذ أن له الحق في قول الكلمة الأولى «... على الرغم من صعوبة المكوث هنا لفترة أخرى من الوقت بالنسبة لكثيرين منكم ،فإنني أقترح مع ذلك ،بأن تتاح الإمكانية الكاملة للنقاش حول هذه الأسئلة ،دون اختصار وقيود ،يجب أن نضحي بساعة أخرى أو يوم آخر ،حتى يتمكن الوفد الذي سيتوجه من هنا من التحدث مع فايتسمان وسوكولوف ،وأن يحصل هذا الوفد على تفويض منكم للقول «تلك هي المطالب التي يطالب بها الييشوف في أرض إسرائيل ! ».

ولكن عليكم أن تتذكروا شيئا واحداً ،وهو أننا لن نتمكن من إقامة مشروع استيطاني إن لم تكن الأداة الحكومية موجودة في أيدينا، أو إذا لم تكن على الأقل (ليست) ضدنا ... تلك هي المطالب التي يتعين عليكم ،حسب إعتقادي ،المطالبة بها واعطاء هذا التفويض لمندوبيكم في الخارج .

إذا ما قبلتم بهذه الخطة بأكملها ،وهو الأفضل ،وعلى أي حال ،إن لم تقبلوها أيضا بأكملها ،فإنني آمل أن تقبلوا بها كأساس.

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)